

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسـم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح
وعضوية القضاة السادة

غازي عازر، حسن حبوب ، فليز حملزنة، محمد العجلمه

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠٠٦/٢٥٥٦

المميز : عصام حسن يوسف مهيار.

وكلاؤه المحامون إياد البدور ومحمد الدباس وسـر البدور ورامز البرغوثي.

المميز ضدهما:

١- فريال حسن يوسف مهيار.

٢- أمل حسن يوسف مهيار.

وكلاهما المحاميان تيسير الحوامده وسعد الحوامده.

بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٥ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق
عمان في القضية رقم ٢٠٠٦/١/٢٠٠٦ فصل ٢٠٠٦/٣/٩ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً
وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق عمان رقم ٢٠٠٥/٢/٢٢٥ فصل
٢٠٠٥/١٢/٢٩ (القاضي بإزالة الشبوح بقطعة الأرض رقم ٧٩٢ حوض (١٨) من
أراضي عمان يبيعها بالميزاد العلني مع التضمنات) وتضمن المستأنف مبلغ (٥٠) دينار
أتعاب محاماة وإعادة الأوراق لمصدرها.

وتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١- إن قرار محكمة الاستئناف مخالف للقانون كونها قامت بتصديق قرار محكمة الصلح
والقاضي يبيع العقار موضوع الدعوى بالميزاد العلني بالرغم من أن تقرير الخبرة غير
المعتمد والذي استندت إليه في قرارها جاء فيه بأنه يمكن تقسيم العقار بين الشركاء مع

عدم فوات المنفعة بالنسبة لأصغر حصة فيها مخالفة بذلك قانون تقسيم الأموال غير المنقولة المشتركة والذي لا يوجد فيه أي نص يجيز بيع العقار القابل للتقسمة بشرط عدم فوات المنفعة.

٢- وبالتناوب إن قرار محكمة الاستئناف مخالف للقانون كونها قد قامت بتصديق قرار محكمة الصلح التي كان يتوجب عليها التأكد من أن العقار موضوع الدعوى مرخص وأن رخصة الانشاءات المقدمة من قبل المميز تعود للعقار موضوع الدعوى وأنه تم تغيير رقم القطعة من قبل أمانة عمان ودائرة الأراضي.

٣- وبالتناوب أيضاً أخطأت محكمة الاستئناف بقرارها كونها قامت بتصديق قرار محكمة الصلح الذي استند الى بيانات غير حقيقية صادرة عن أمانة عمان محصورة من تاريخ ١٩٦٠-١٩٧٥ وبناء على معلومات غير حقيقية من قبل الجهة المدعية أي أنه تم اخفاء معلومات حقيقية عن موظف الأمانة وكان يتوجب أن تكون المشروعات الصادرة عن الأمانة حتى عام ٢٠٠٥ إقامة الدعوى وليس حتى عام ١٩٧٥.

٤- وبالتناوب أيضاً أخطأت محكمة الاستئناف بقرارها كونها قامت بتصديق قرار محكمة الصلح والذي استند الى عدم وجود إذن أشغال إلا أن إذن الأشغال موجوداً أصلاً وتم تجديده لـ أن المحكمة أعطت المدعى عليه الفرصة لكي يقوم بتجديده ليتم اجراء القسمة كونه يحتاج الى معاملات طويلة ومبالغ كبيرة والتي كانت غير متوفرة مع المدعى عليه.

٥- وبالتناوب إن قرار محكمتي الاستئناف والصلح قد جاء مخالفاً لأحكام قانون ملكية الطوابق والشقق والذي يبين أنه يمكن إفراز وإزالة الشبوع للعقار والبناء موضوع الدعوى والذي تم الاستناد إليه مما يجعل القرار مستوجب النقض.

٦- أخطأت محكمة الاستئناف بقرارها كونها قامت بتصديق قرار محكمة الصلح الذي ارتكن الى خيرة معينة من حيث الاجراءات التي تم فيها والنتيجة التي توصل إليها لا تصلح لبناء الأحكام عليها.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢١ قدم وكيل المميز ضدتهما لائحة جوية طلب في نهايتها رد التمييز شكلاً وموضوعاً وتصديق القرار المميز وتضمنين المميز الرسوم والنفقات وأتعاب المحاماة.

بجانب الأمانة العامة للأمم المتحدة في جنيف في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل
التي أعدتها اللجنة الاقتصادية للبحر المتوسط في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل

التي أعدتها اللجنة الاقتصادية للبحر المتوسط في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل
التي أعدتها اللجنة الاقتصادية للبحر المتوسط في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل

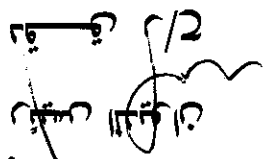


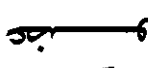
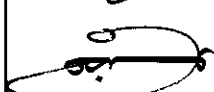

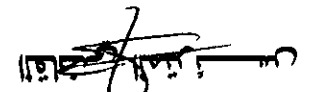
التي أعدتها اللجنة الاقتصادية للبحر المتوسط في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل
التي أعدتها اللجنة الاقتصادية للبحر المتوسط في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل

التي أعدتها اللجنة الاقتصادية للبحر المتوسط في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل
التي أعدتها اللجنة الاقتصادية للبحر المتوسط في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل

التي أعدتها اللجنة الاقتصادية للبحر المتوسط في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل
التي أعدتها اللجنة الاقتصادية للبحر المتوسط في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل

التي أعدتها اللجنة الاقتصادية للبحر المتوسط في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل
التي أعدتها اللجنة الاقتصادية للبحر المتوسط في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل

التي أعدتها اللجنة الاقتصادية للبحر المتوسط في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل
التي أعدتها اللجنة الاقتصادية للبحر المتوسط في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٦م في إطار خطة العمل

٧/١/٢٠٠٨

...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...